ولا ضير بالياء بعد الفاء وان صح فمراده انه لا ضير لفظا او يكون ماشيا
على عدم اشتراطه انتهى وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في نسخ
الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المحمى ما قاله انه الظاهر وهو لا ضير
قوله والحق انهما الخ قال الدنوشري مراده ان الوجهان المتقدمان اي انه
عام اريد به الخصوص كما قال ابن اباز او عام مخصوص اي بالبدل قوله
وقال الكسائي من شرطية قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي
كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف
جوابها والتقدير على الاول من استطاع فلله عليه الحج قال وعليهما فالعموم مخصص
اما بالبدل او الجملة ولم يرده قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ قال
الدنوشري كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو
ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم
المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس ص
والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا
قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون
حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين وبدل عليه انك
لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد
الضمير مسد الى ومصحوبها وهو علامة ال التي للعهد الذكري
بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الادات بين
العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة
الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني جميعا وقال ايضا اذا
جعل من في الاية بدل بعض من الناس في الاية عليه الفضل بين البدل

والبدل منه

والله ٢

والبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا انتهى وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور
غير جايز فليتامل انتهى والتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه
الاية اجاب به عما رد به على ابن السيد ولا مانع ان يكون في الحج شيئين
فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج انثم الخلق كلهم
وفرض عين على المستطيع شرعا وردا نه يلزم عليه ان يكون وجب على
كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي
ارجح لان حاصله ان لله على الناس ان يكون محجوجا وله على المستطيع
ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر
الحج بنفسه قال وظهر ان الاية ليست من العام المخصوص ولا الذي
اريد به الخصوص وقد سقنا في حواشي الفاكهي في باب اعمال المصدر
كلامه برمته قوله وانما المشتمل المسند الخ قال الدنوشري وانظر
في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول او الثاني
او العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه على
قصد غيره غير مسلمات هنا قوله يشتمل عامله على معناه الخ قال الدنوشري
قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة امرين احدهما امكان
فهم معناه عند الحذف ومن ثم قبح نحو اعجبني زيد احوه بدل اضراب
لا بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والاحر حسن الكلام
على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم
معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في
الكلام لكان بدل غلط قوله وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه وكذلك
سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)